آراء الأخفش التي انفرد الصَّفَّار بها في شرحه كتاب سيبويه

الباحثة/ زهراء بنت علي بن عبد الله الأحمري
(باحثة دكتوراه) قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب، جامعة الملك سعود

المقدمة

قد اشتغل دارسو النحو على مرّ قرون بكتاب سيبويه، فكان مدار بحثهم، ودليل فهمهم، وظهرت على إثر اهتمام العلماء به شروح عديدة عليه، وكان من بينها شرح الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفّار البَطَلْيُوسِي، الشهير بالصَّفّار، المتوفّى بعد سنة ٦٣٠ه،وقد بلغ في شرحه إلى أول باب من أبواب التصغير، ولم يكمله.

ويعد شرح الصَّفّار من أحسن شروح الكتاب وأوسعها وفقا لما جاء في كتب النحويين المتأخرين وكتب التراجم، إلا أنَّه مع هذه المكانة –وهو المؤلف الوحيد للصَّفَّار– لم يصل إلينا كاملا، وإنما عُثر على السفر الأول منه فحسب، وقد حُقِقَ بعضُه، ولا تزال أجزاءٌ منه قيدَ التحقيق. ولم يحظ الصَّفّار نفسُه بعناية في كتب التراجم، حيث تضمنت ترجمته نزرا يسيرا من أحداث حياته، وهي لا تعطي تصورا كاملا عن نشأة الصَّفّار، ورحلته العلمية، وأساتذته وتلامذته، ونحو ذلك.

وقد تميز الصَّفّار في شرحه بشخصيته النحوية الناقدة، وفكره المتقد، وبراعته في شرح الكتاب، وعرض الأدلة النحوية ومناقشتها، وحشد أقوال العلماء في المسائل، وكثرة ردوده عليهم، فإن وافق علّق ومدح، وإن اعترض علّلَ ووضّح، وهو في كل حال في الاتفاق والاختلاف يستشهد ويعلل ويبين ويحتج.

ومن أهم هؤلاء العلماء الذي وقف الصَّفّار عند آرائهم اتفاقا واختلافا واستشهادا بروايتهم الأخفشُ الأوسط: سعيدُ بن مَسْعَدة ت٢١٥ه، وقد اشتهر الأخفش الأوسط بأنه العالم المتوسط بين البصريين والكوفيين، فهو البصري تلميذ سيبويه وقارئ كتابه والناقل لعلمه، وهو المتأثر بمذهب الكوفيين، والذي مال إليهم في مسائل عديدة، مما جعله يكتسب مذهبا خاصا به، وفكرا نحويا تميز به.

وبناء على ما تقدم فقد جاءت رسالة الدكتوراه مهتمة بكتاب سيبويه وشارحه الصَّفّار وتعليقات الأخفش الأوسط عليه، تحت عنوان: "موقف الصَّفّار من الأخفش الأوسط في شرحه كتاب سيبويه". لذا آثرت أن يكون هذا البحث المتصل برسالة الدكتوراه يسلط الضوء على ما انفرد الصَّفّار به ذكرا من آراء للأخفش وتعليلات ونقولات ودراستها، تحت عنوان: "الآراء النحوية للأخفش التي انفرد بها الصَّفّار نقلا في شرحه".

ومن الدوافع لدراسة هذا الموضوع هو بروز شخصية الشارح الصَّفّار الذي يحمل فكر المدرسة الأندلسية، والتي تظهر في اعتراضاته وترجيحاته في مناقشته كثير من العلماء،ووصف شرحه بأنه أحسن شروح الكتاب، وأيضا قلة الدراسات عن شرح الصَّفّار لكتاب سيبويه، وكذلك قلة الدراسات عن شخصية الصَّفّار العلمية ومنهجه؛ ولهذا فأنا أرجو أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى جهود علماء الأندلس في الدرس النحوي، وفي اهتمامهم بشرح كتاب سيبويه ودراسته.

وتتمثل مشكلة البحث في وجود آراء للأخفش وتعليلات لم أجد لها أثرا في الكتب النحوية المتقدمة عن شرح الصَّفّار، ما يجعل الحاجة داعية في نظري إلى جمع هذه الآراء وإبرازها ودراستها دراسة تفصيلية، والعمل على محاولة بيان الرأي الراجح الذي يتفق مع قواعد اللغة، والمألوف من نظامها اللغوي المعهود.

ويهدف هذا البحث إلى استظهار آراء الأخفش المبثوثة التي انفرد بذكرها الصَّفّار في ثنايا شرحه، ودراسة المسائل النحوية الذي ناقش فيها الصَّفّار الأخفشَ دراسة تفصيلية؛ للوقوف على الرأي الراجح فيها.

أما عن **منهج البحث** فإنّ هذه الدراسة قامت على قواعد المنهج الوصفي وأدواته، وهو منهج يتضمن وصف المشكلة، وكشف عناصرها، وتحليلها؛ وذلك باستقراء مواقف الصَّفّار من آراء الأخفش النحوية في شرحه، وتصنيفها، ثم عرضها ودراستها دراسة تفصيلية، أستعرض فيها موضوع المخالفة أو الموافقة، وأقارن بين رأيي العالمين الجليلين؛ لمعرفة خصائص منهج الصَّفّار النحوي وموقفه من الأدلة النحوية، وأسباب موافقته أو مخالفته لآراء الأخفش، والوقوف على الرأي الراجح منها في نظري ما أمكن ذلك، وأبسط آراء النحويين وموقفهم منها، مقتصرة في الغالب على ما ذكر الصَّفّار من آراء للنحويين في المسألة.

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على أن يكون في حدود ما وصل إلينا مطبوعا من شرح الصَّفّار أو محققا متوافرا في مكتبة الملك فهد الوطنية، وذلك في أربعة أجزاء، هي:

١- التحقيق المطبوع من جزأين للدكتور معيض بن مساعد العوفي،طبع في دار المآثر في المدينة المنورة سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢- رسالة الماجستير للباحث: خالد بن محمد دخيل المطرفي، نوقشت في جامعة طيبة سنة ١٤٣٣ه/٢٠١١م.

٣- رسالة الدكتوراه للباحثة: عزيزة بنت سليمان الذبياني، نوقشت في جامعة طيبة سنة ١٤٣٤ه/ ٢٠١٣م.

٤- رسالة الماجستير للباحث: فيصل بن عوض العمري، نوقشت في جامعة طيبة سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

والمرجو من هذه الدراسة أن تكون إضافةً للمكتبة العربية، وإسهاما في خدمة لغة القرآن الكريم، وإثراءً للدراسات النحوية عن الإمام الصَّفّار البَطَلْيُوسِي، وشرحِهِ القيّم، وبيانِ مكانته العلمية في الدرس النحوي الأندلسي.

وأخيرا وليس بآخر فإن هذه الدراسة لا تخلو من الخطأ والتقصير، وما هي إلا جهد بشري، إن أصبتُ فيه فالفضل لله، وإن أخطأتُ فالكمال له سبحانه، والحمد لله من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على نبينا محمد.

التمهيـــد: ترجمة موجزة عن الشارح الصَّفَّار البطليوسي

اسمه: القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري، البَطَلْيُوسِي، والشهير بالصَّفَّار، ويُكنّى بأبي القاسم(١)، وقيل أبو الفضل(٢).

والبَطَلْيُوسِي نسبة إلى بَطَلْيُوس، وهي مدينة كبيرة بالأندلس تقع على ضفاف نهر آنة، غربي قرطبة(٣). ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن حياته ونشأته، ولا عن أساتذته وتلامذته.

كان الصَّفَّار يشير في شرحه إلى ثلاثة علماء نقل عنهم، واستفاد منهم، وتتلمذ على اثنين منهم، وهم: أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العَبْدَرِي المتوفَّى سنة ٦٣٦ه(٤)، وأستاذه الشَّلَوْبَين: أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي(٥) المتوفّى سنة ٦٤٥ه، وأستاذه ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، المتوفّى سنة ٦٦٩ه(٦).

وللصَّفَّار مؤلف واحد، وهو شرحه على كتاب سيبويه، الموسوم بعنوان: "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه"، ولم يكمل الصَّفَّار شرح الكتاب، وإنّما بلغ فيه إلى أول باب من أبواب التصغير(٧).

وقد تباينت المصادر في سنة وفاة الصَّفَّار البَطَلْيُوسِي رحمه الله، فذكر اليماني(٨)بأنَّه كان حيًّا في سنة ٦٣٠ه، وذكر الفيروزآبادي(٩) بأنّه توفي بعد سنة ٦٣٠ه، وهو المشهور ذكرا عند المترجمين والباحثين(١٠).

---

(١) انظر: البلغة ص٢٣٥.

(٢) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٤٢٨/٢، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٠٧/٨.

(٣) انظر: معجم البلدان ٤٤٧/١.

(٤) انظر: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٦٣/٤.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، والبلغة ص٢٢١، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٦) انظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢، والبلغة ص٢١٨، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٧) انظر: إشارة التعيين ص٢٦٦، والبلغة ص٢٣٥.

(٨) انظر: إشارة التعيين ص٢٦٦.

(٩) انظر: البلغة ص٢٣٥.

(١٠) انظر: بغية الوعاة ٢٥٦/٢، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٧/٨، والأعلام للزركلي ١٧٨/٥.

آراء الأخفش التي انفرد الصَّفّار بها في شرحه:

١- الخلاف في علة جعل الألف علامةً للرفع، والياءِ علامةً للنصب والجر في المثنى

أولا: رأي الأخفش

أورد الصَّفّار(١) تعليلين للأخفش(٢) لإعراب المثنى بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا(٣):

العلة الأول: وهي علة عدم إتْبَاع الرفع الجر، حيث قال الأخفش: "ولمْ يتبعِ الرفعُ الجرَّ"(٤)، وإيضاحُ قول الأخفش عند الصَّفّار: أنَّ قوله جوابٌ لسؤالٍ مقدّرٍ، تقديره: هل يَتبعُ الرفعُ الجرَّ كما تَبعَ النّصبُ الجرَّ؟

فكان جواب الأخفش عن هذا بعدم الإتْبَاع؛ لأنَّ الرفع هو الأصل(٥)، يقول الأخفش(٦): "لأنَّ الرفعَ الأولَ لكونهِ إعرابَ العُمَد، التي تَسْتَغني عن المنصوبِ والمجرور، فَلَمْ يُريدوا أن يجعلُوه تابعًا لما هو مفتقرٌ له"(٧).

وإيضاح هذا: أنَّ الأصل في علامات الإعراب الحركات، فالأصل في علامات الرفع الضمة، والضمةُ مأخوذة من الواو، غير أن الواو لم يأتِ علامة في رفع المثنى كما قال سيبويه: "ولمْ يكن واوًا ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية"(٨)، فعندما لم تأتِ الواو في الرفع فإنّه إمّا أنْ يَتْبعَ الرفعُ الجرَّ ويكون علامتُه الياء، وإمّا أنْ يُترك على حاله قبل الإعراب.

العلة الثانية: وهي علة عدم جعل الياء للرفع، حيث قال الأخفش: "ولم يجعلوا الياءَ للرفعِ؛ لأنَّ الجرَّ من الياء"(٩)، وإيضاح قوله عند الصَّفّار: أنه تعليل آخر في عدم إتباع

---

(١) انظر: شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٠٤، و٣١٦.

(٢) انظر رأي الأخفش أيضا في: الكتاب١/١٧ الحاشية رقم (٣)، ١/١٨ الحاشية رقم (١).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/١٣٠، والتعليقة للفارسي ١/٣٢، اللباب ١/١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/٧٨، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/٦٦.

(٤) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٠٤.

(٥) انظر:علل اختيار الألف لرفع المثنى فيشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٣١، واللباب١/١٠٠.

(٦) اختلف قول الأخفش في شرح الصَّفّار عنه في حاشية الكتاب (١/١٧-١٨) اختلافا غير مُخِلٍّ بالمعنى، إذ يقول: "ولم يتبع الرفعُ الجرَّ؛ لأنَّه أولُ ما يدخلُ الاسمَ، فقد ثبت قبل الجرِّ". وقوله: "أولُ أحوالِ الاسم الرفعُ، فجعلتَ الألفَ للرّفع إذْ كانَ الجرُّ أغلبَ على الياء... فإنَّ الجرَّ ألزمُ للأسماءِ من الرفع والنصب، والذي هو ألزمُ لا يكونُ تابعًا".

(٧) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٠٥.

(٨) الكتاب١/١٧.

(٩) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٦.

الرفع الجر بالياء لَمَّا تعذَّرتْ علامته، وعلَّته أنَّ الياء مناسبة للجر، لا للرفع، وأخذ الصَّفّار عليه تكراره العلة قائلا: "فليست بمناسبة للرفع، فلا ينبغي أن يَفِرَّ مما ثَبَتَ له، ويمكن أن يكون هذا تكرارًا لما تقدَّمَ"(١).

ثم أخذ الصَّفّار يزيد في إيضاح كلام الأخفش بأنَّ الرفع من إعراب العُمَد، وأنَّه ثابت قبل الجر، فلا يُحمل المرفوع على شيء معدوم، أي: أنَّ المثنى قبل الإعراب كان على صورتين: الياء نحو:(رَجُلَينِ)، والألف نحو:(رَجُلانِ)، فكان ينبغي أن يستأثر الرفع بالياء (رَجُلَينِ) أولًا، ويبقى النصب بلفظٍ واحد (رَجُلانِ)؛ لأنَّ الألف مناسب للنصب، ويُحمل الجر عليه.

وقد أجاب الأخفش عن هذا قائلا: "ولم يجعلوا الألفَ في النّصْبِ؛ لأنّه ليس إلا (رَجُلانِ) و(رَجُلَينِ)، فأخذَ الرفعُ الألفَ، وبقي الجرُّ والنَّصبُ للياء"(٢).

وقد أثار هذا التَّكرار سؤالا مهمًّا(٣)، وهو: لِمَ لا يكون نصبُ المثنى بالألف، والألفُ مناسبٌ للنصب، كما أنَّ الواحدَ الذي هو الأصلُ علامة نصبه الفتحة، فتكون الألفُ مشتركة بين النصب والجرِّ؟(٤).

فكانت إجابة الأخفش بأنَّ علة منع نصب المثنى بالألف معتمدةٌ على علتي منع جر المثنى بالألف، وهما:

العلة الأولى: أنَّ الجرَّ لازم في الاسم ولا ينتقل عنه(٥)، فلا يُحمل الألزمُ وهو الجرُّ على غير الألزمِ وهو النصب(٦)، وهذا إيضاح لما ذكره الصَّفّار عن الأخفش من أن: "يؤدي هذا إلى حَمْلِ الجرِّ الذي هو أقعدُ في الاسمِ على ما هُو إعرابٌ يَنْتَقِلُ من الاسم، فلم يكونوا لِيحْمِلُوا الألزمَ(٧) على غيرِ الألزمِ"(٨).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص٣١٧.

(٣) يقول الأخفش في حاشيةالكتاب١/١٨: "فإنْ قلتَ: هلّا جَعلتَ الياءَ للرّفعِ، والألفَ للنّصب، وصارَ الجرُّ تابعًا لأحدِهما؟ فإنَّ الجرَّ ألزمُ للأسماءِ منَ الرّفعِ والنّصب، والذي هو ألزمُ لا يكون تابعًا".

(٤) انظر: شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٧.

(٥) انظر: اللباب ١/١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٠٤.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/١٣٠، والتعليقة للفارسي ١/٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٨.

(٧) قد أجرت العربُ ما لا يلزَمُ الشيءَ مجرى ما يلزَمُه، نحو: حمل النصب على الجر في التثنية وجمع المذكر السالم، وأجرت ما يلزمُ الشيءَ مجرى ما لا يلزَمُه، نحو: حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف. انظر: الخصائص ١/٣٠٧.

(٨) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٧. وهذا التعليل للأخفش مما اختص الصَّفّار بذكره حسب علمي، إذ لم أهتد إلى قوله هذا فيما اطلعتُ عليه من مصادر.

العلة الثانية: أنَّ الأصلَ في علامة جرِّ الواحدِ الكسرة، والكسرةُ مأخوذةٌ من الياء، والياءُ هي الغالبُ في الجرِّ، فلو صارت الياءُ للرَّفع لبقي الجرُّ بلا علامة[1]، ويُحْمَل على إعرابِ غيره، وهذا ما أراد الصَّفَّار إيضاحه من قول الأخفش: "فجُعِلَت الألفُ للرَّفعِ إذْ كان الجرُّ أغلبَ على الياء"[2].

ثانيا: رأي الصَّفَّار

اعترض الصَّفَّار على ما أضافه الأخفش من ذكر العِلّتين الآنف ذكرهما –عدم إتباع الرفعِ الجرَّ، وعدم جعل الياءِ للرفع، والألف للنصب– وحجته هي أنَّ كلام سيبويه في هذا الموضوع واف، وأنَّ ما قاله الأخفش" كلُّه لا يُحتاجُ إليه؛ لأنَّ السؤالَ أولًا خَلْفٌ[3]؛ ولهذا أهْمَلَهُ سيبويه؛ ألا تَرَى أنّه بمثابةِ من يقول: لِـمَ لَـمْ يُعْرِبُوه بغير مناسب، ويَنْقُلُوه من هذا الذي هو غيرُ مناسبٍ لمعنىً مُنَاسب؟"[4]. أي: أنه قد يكون من الإعراب ما لا يَحتاجُ إلى بيانِ علةٍ، كما في إعراب المثنى.

وكان الصَّفَّار في موقفه هذا متابعا لموقف سيبويه الذي أهمل الحديث عنها كما هو الظاهر في شرحه، يقول: "قلتُ: هذا هو الطَّرَفُ الذي أهمل سيبويه، لأنّه زَعَمَ أنَّ الواوَ سقطتْ من الرفعِ، فهل يُحمل على الجرِّ، كما حُمِل المنصوبُ، أو يتركُ على حاله قبل الإعراب؟ فقال الأخفش: ...، ورأى سيبويه رحمه الله ألّا يُعلِّلَ هذا الطَّرَفَ، وذلك أنّه قد سقطتْ علامتُه، فكيفما أُعربَ فإنّما يُعْرَبُ بغيرِ مُناسب، فما الداعيةُ إلى تغييره، وحملِه على غيره؟ فَحَسُنَ ما فَعَلَ في إسقاطِ العلةِ من هذا"[5].

وقال الصَّفَّار أيضًا بعد شرحه علَّة الأخفش في اختيار الجرِّ للياء وهي غلبتُه عليه: "وكلامه مبتورٌ، وهذا يُرَدُّ، والله أعلم"[6].

وبناء على ما تقدم، فإنَّ للأخفش عنايةً بالعلل الثواني والثوالث كما في المسألة التي نحن بصددها، وهي علةُ اختيارِ الألفِ للرفع في المثنى، وعدمِ إتباع الرفعِ الجرَّ بالياء، وعلةُ منعِ الجرِ والنصبِ بالألف، على حين خالفه الصَّفَّار في الاستزادة من تلك العلل، حيثُ عدَّها من الزيادات غير الضرورية، وأنَّ الجهلَ بها لا يضر.

---

(١) انظر: اللباب ١٠١/١.

(٢) شرح الصَّفَّار (ت العوفي) ص٣١٧.

(٣) المراد بـ(خَلْف) بإسكان اللام: الرديء الفاسد، وفي المثل: (سكتَ ألْفًا ونَطَقَ خَلْفًا) لمن يطيل صمته فإذا تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بالخطأ. انظر: جمهرة اللغة ٦١٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٦٨/٧، والمحكم ٢٠٢/٥.

(٤) شرح الصَّفَّار (ت العوفي) ص٣١٧.

(٥) المصدر السابق ص٣٠٤.

(٦) المصدر السابق ص٣١٧.

باب المعرب والمبني:

٢- الخلاف في جمع المؤنث السالم حال النصب إعرابا وبناء

أولا: رأي الأخفش

أورد الصَّفّار[١] مذهب الأخفش[٢] في جمعِ المؤنثِ السَّالمِ حال النَّصبِ، وهو أنّه اسم مبني لا إعرابَ فيه[٣]، نحو: (رأيتُ الهِنْدَاتِ)، فـ(الهِنْدَات) عند الأخفش اسم مبني على الكسر، ولا تكونُ (التاءُ) حرفَ إعرابٍ؛ لأنّه لا علامةَ إعراب لجمع المؤنث السالم حال النصب.

وهذا ما فهمه الصَّفّار من قول الأخفش: "ليسَ فيها في موضعِ النّصبِ إعرابٌ، ولا حرف إعرابٍ"[٤]، أي: "ليس في التاء..."[٥]، وقد أكَّدَ الصَّفّار أنَّ هذا الرأي لم ينفردْ هو فحسبُ بنقله، بل إنه أفاده مما نقله أبو سعيد السيرافي[٦] عن الأخفش.

وممّا يُؤكدُ عزو هذا الرأي للأخفشِ ما ذكره الصَّفّار[٧] أيضا منْ مذهبِ الأخفش في جَعْلِ فتحةِ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ بناءً إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ)[٨].

قلتُ: وهذا مذهب المبرد[٩]، والزجاج[١٠] أيضا.

وقد احُتُجَّ لمذهب الأخفش بـــحال (أمس)[١١]، حيث إنَّ لها حالتين في الاستعمال، فإذا كانت اسمًا أعربت، وإن استعملت ظرفا بنيت، فكذلك يأتي جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف معربَين في حالين، ومبنيين في حال واحد.

---

(١) انظر: شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٩.

(٢) انظر رأي الأخفش أيضا في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١، واللباب ١٧١/١، والتذييل والتكميل ١٤٥/١، وشرح الأشموني ٧٠/١.
وللأخفش في معاني القرآن (٥٨/١) رأي آخر يختلف عمّا نقله النحويون عنه، فهو يتفق معهم بأنّ جمع المؤنث السالم معربٌ، يقول: "وَمَنْ قَرَأَ ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾ [سورة الأحزاب، من الآية ٦٧] جرَّهُ؛ لأنّكَ إذا قُلْتَ: (سَادَة) ذَهبَتِ التّاءُ، وتكونُ في السّكْتِ فيها تاءً، تقول: (رأيْتُ سَادَاتْ)، وإنّما جرُّوا هذَا في النَّصبِ لِيُجْعَلَ جَرُّهُ ونَصبُهُ وَاحِدًا، كما جُعِلَ تَذْكِيرُهُ في الجرِّ والنّصبِ وَاحِدًا، تقول: (مُسْلِمِين) و(صَالِحِين) نصبه وجرّه بالياء".
قرأ ابن عامر ويعقوب بالجمع وكسر التاء جرا في قول الله تعالى: ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾، وقرأ الباقون بالإفراد وفتح التاء نصبا: ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا﴾. انظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ٦١٠/٢، شرح طيبة النشر لابن الجزري ص٢٩٧.

(٣) علّل ابن جني في سر صناعة الإعراب (ص١٣٨) ما ذهب إليه الأخفش بضعف جمع المؤنث السالم حال النصب وقلة تمكنه؛ لأنه محمول على غيره، وهو جمع المذكر السالم، وما حمل على غيره ليس كما هو أصل قائم بنفسه.

(٤) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) قول الأخفش الذي أفاده الصَّفّار في شرح الكتاب للسيرافي (١٤٧/١) هو: "ليسَ فيها في موضعِ النَّصبِ إعرابٌ، ولا حذف إعرابٍ، يعني ليس في (التاء) إذا قُلْتَ: (رأيْتَ مسْلِمات) إعرابٌ، وهذه الكسرةُ عنده كسرةُ بناءٍ".

(٧) انظر: شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣١٩.

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٧/١، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١.

(٩) انظر: المقتضب ٢٤٨/١، وشرح الكافية للرضي١٠٣/١.

(١٠) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١.

(١١) انظر: شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٢٠.

وإيضاحُ هذا الاحتجاج أنَّ (أَمْسِ) إذا استُعمِل مجردًا من (أل) والإضافة، وأريد به اليومَ الذي يلي يومك، فهو ظرف مبني على الكسر، وعلة بنائه تضمُّنُه معنى حرف لام التعريف، نحو: (زُرْتُهُ أَمْسِ)، وإن نُكِّرَ (أَمْسِ) نحو: (كُلُّ غَدٍ يصيرُ أَمْسًا)، أو أضيف نحو: (مضى أَمْسُنا)، أو دخلته (أل) نحو: (ذَهَبَ الأَمْسُ بما فيه)، فإنه يكون اسمًا معربًا؛ لزوال علة البناء، ويكون ممنوعا من الصرف عند بعض بني تميم، نحو: (ذهَبَ أمسُ بما فيه)، و(فعلتُه أمسَ) من غير تنوين في الرفع والنصب، وتكون علامةُ جره الفتحةَ[(١)]، كما في قول الشاعر:

لَقَـــدْ رَأَيْـــتُ عَجَبًـــا مُـــذْ أَمْـــسَا عَجَـــائِزًا مِثْـــلَ الـــسَّعَالِي خَمْـــسَا[(٢)]

فالشاهد: (مُذْ أَمْسَا) حيث جرَّه الشاعرُ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ للعلمية والعدل عن (الأمس)، والألفُ للإطلاق.

ثانيا: رأي الصَّفّار

رد الصَّفّار ما ذهب إليه الأخفش، وقال عنه: "وهذا المذهب بَيِّنُ الفَسَادِ"[(٣)]، واحتج لمذهبه بحجتين[(٤)]:

الحجة الأولى: أن الأسماء إمَّا أن تكون معربة، وإمَّا أن تكون مبنية[(٥)]، يقول: "لأنَّه لم يُوجَدْ –قطُّ– اسمٌ مُعربٌ في حالٍ، مبنيٌّ في حال [آخر]"[(٦)]، وجمعُ المؤنَّث السَّالمُ والممنوعُ منَ الصَّرفِ من الأسماءِ المعربةِ.

وقد ردَّ على من استدلَّ بالظروف نحو: (أَمْس) بأنّ "الظَّرف خِلافُ الاسم، وهنداتٌ وأحمدُ شيءٌ واحد"[(٧)].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٣/٢، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢، واللمحة في شرح الملْحة للصايغ ٩١٠/٢، والتذييل والتكميل ١٤٦/١.

(٢) من الرجز، وقائله العجاج عبد الله بن رؤبة، ديوانه ٢٩٦/٢، ورواية الديوان: "الأَفَاعِي" بدلا من "السَّعَالِي". انظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٩٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٣/٤، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عَذلان ص٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢.

(٣) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٢٠.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المقتضب ٣/١، والأصول لابن السراج ٥٠/١، واللمع لابن جني ص٩.

(٦) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٢٠.

(٧) المصدر السابق ص٣٢٠.

وإيضاح رأيه: أنه إذا كان الظرف (أَمْس) يأتي على حالين: الإعراب، والبناء، فهذا أمر خاص بالظروف، وأما جمع المؤنث نحو:(هِندَات)، وما لا ينصرف نحو: (أَحْمَد)، فهما شيء واحد، أي: أسماء، وحكم الأسماء إما الإعراب وإما البناء.

والحجة الأخرى: أنَّ الحكمَ على الاسمِ بالبناءِ يتطلبُ موجبًا له، وقد استندَ الأخفش في القول ببنائه على عدم تأثر الكلمة بعد دخول العامل، وهذا ليس بأحد الأسباب الموجبة للبناء، يقول الصَّفّار: "وأيضا فإنه إذا زعم أنَّ هذا مبني، فينبغي أنْ يُسأل عن موجب بنائه، فلا يجدُ جوابًا أكثرَ من أن يقولَ: دخل العاملُ فلم يُؤَثِّرْ، فَهُوَ بناء، وهذا القول لم يَستَقِرّ موجبًا للبناء"(١).

ويقوى لديَّ ما ذهب إليه الصَّفّار؛ لأن جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة؛ لتحقق حدِّ المعْرَبِ فيه، وهو: اختلاف آخره لاختلاف العامل، كما أنَّ الجرَّ أصلٌ تَنفرد به الأسماء المعربة، فكان حَمْل النَّصب في علامته على الجرِّ المختصِّ بالاسم أولى في جمع المؤنث(٢).

كما أنّ حَمْل النَّصب فيه على الجرِّ منْ حملِ الفرع على الأصل(٣)، فجمع المؤنث فرع عن جمع المذكر السالم، وبيانُ ذلك أنّ جمع المذكر معرب في كل حالاته، فكذلك الحال في جمع المؤنَّثِ السّالم، وأنَّ علامة الكسرةِ في حالِ النّصبِ في جمع المؤنث إتباعٌ لأصلِه، وهو جمع المذكر السّالم الذي يكون علامة إعرابه في الجرِّ والنَّصبِ حرف الياء، والكسرةُ مأخوذةٌ منَ الياء.

ويضاف إلى هذا أنَّ جمع المؤنث السالم حالَ النَّصب لا يشبه الحرف، ولا يتضمن معنى الحرف، ولم يقع موقع الأفعال المبنية حتى يكون مبنيًّا(٤).

وبناء على ما تقدم، فلا توجد علة توجب بناء جمع المؤنث حال النَّصب، فيكون ما ذهب إليه الأخفش في رأيي ضعيفًا، ولا نظير له.

---

(١) شرح الصَّفّار (ت العوفي) ص٣٢٠، وهذا التعليل مما انفرد الصَّفّار بذكره عن الأخفش فيما يبدو، حيث لم أهتد إلى مثله فيما اطلعتُ عليه من مصادر.

(٢) انظر: اللباب ١٠١/١، و١٠٣.

(٣) انظر: علل النحو للورّاق ص١٧١، والخصائص ٣٠٧/١، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٦٩، وشرح الكافية للرضي ٥٧/١، واللباب ١١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٥.

(٤) انظر الأسباب الموجبة للبناء في: الأصول لابن السراج ٥٠/١، ١١٤/٢، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣، والتذييل والتكميل ١٣٢/١.

باب اسم الفاعل:

٣- الخلاف في عمل اسم الفاعل غير المعتمد في المرفوع الظاهر

أولا: رأي الأخفش

ذكر الصَّفّار[١] أنّ الأخفش[٢] يجيز إعمال اسم الفاعل في المرفوع الظاهر من غير تحقق شرط الاعتماد، نحو: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، وحجته: أنَّ الوصفَ يجري مجرى فعله، فـ(قَائِمٌ زَيدٌ) يجري مجرى (يَقُومُ زَيدٌ)، فيعمل عملَه من غير شرط الاعتماد[٣].

وتتضح ثمرة الخلاف مع الأخفش عند تثنية ما بعد اسم الفاعل أو جمعه، فهو يجيز أن يقال: (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(قَائِمٌ الزَّيدُونَ)؛ على أن الوصف مبتدأ، ويرفع (الزَّيْدَانِ) و(الزَّيدُونَ) على أنهما فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر[٤].

وقد أوضح الصَّفّار علةَ إعمالِ الأخفش اسمَ الفاعلِ غيرَ المعتمدِ في المرفوع الظاهر، وهي حمله على اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فهو يرفع ضميرا مستترا، فلـمَّا جاز له أن يرفع الضمير المستتر وهو ماضٍ وغيرُ معتمدٍ جاز له أن يرفع الاسم البارز، قالالصَّفّار: "وإنّما أعمله الأخفش في المرفوع[الظاهر]؛ لأنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الضمير المرفوع"[٥].

ثانيا: رأي الصَّفّار

ذهب الصَّفّار إلى إجازة إعمال اسم الفاعل في المرفوع الظاهر بشرط الاعتماد؛ وذلك لقوّة شبهه حينئذٍ بالفعل، وعليه فإنّ (قَائِمٌ زَيْدٌ) من باب تقديم الخبر على المبتدأ، ويمنع الصَّفّار ما جاء من نحو: (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(قَائِمٌ الزَّيدُونَ)؛ لاختلال شرط العمل.

وإيضاح مذهب الصَّفّار: أنه يمنع ما جاء في نحو: (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(قَائِمٌ الزَّيدُونَ) وذلك بأن يكون مثل: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، أي من باب تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ الوصف لا يطابق ما بعده في التثنية والجمع، فحينها لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى والجمع،لهذا ذهب الأخفش إلى تَعيُّن ابتدائية الوصف وعمله فيما بعده. انظر: أوضح المسالك١٩٢/١، والتصريح للأزهري ١٩٥/١.

(٥) شرح الصَّفّار (ت المطرفي) ص٨٠.

(٦) انظر: أوضح المسالك١٩٢/١، والتصريح للأزهري ١٩٥/١.

---

(١) انظر: شرح الصَّفّار (ت المطرفي) ص٧٩.

(٢) ذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وهو جواز عمل الوصف من غير شرط الاعتماد، انظر: اللباب ٤٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١٠، وتوضيح المقاصد ٨٥١/٢، وأوضح المسالك ١٩١/١.

(٣) أجاز الكوفيون إعمال اسم الفاعل في المرفوع الظاهر من غير شرط الاعتماد، نحو: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، وأجاز جمهور البصريين المسألة على أن يكون (زَيْدٌ) مبتدأ، و(قَائِمٌ) خبرا مقدما. انظر: اللباب ١٣٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦، وأوضح المسالك ١٨٨/١.

(٤) إذا لم يطابق الوصف ما بعده في التثنية والجمع، فحينها لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى والجمع،لهذا ذهب الأخفش إلى تَعيُّن ابتدائية الوصف وعمله فيما بعده. انظر: أوضح المسالك١٩٢/١، والتصريح للأزهري ١٩٥/١.

وقد اعتمد الصَّفّار في رد رأي الأخفش على الحجج الآتية:

الحجة الأولى: نَقْد دليل السماع

فقد ذكر الصَّفّار أنّه لم يُسمعْ عن العرب إعمالُهم اسم الفاعل في المرفوع الظاهر من غير اعتماد، وفي ذلك يقول: "وهذا الذي ذهب إليه إنْ كان مستندُه فيه السماع قُلنا به، وما أَظنُّك يا نحويّ تجدْهُ!"(١).

الحجة الثانية: دليل القياس

ذكر الصَّفّار في هذا الموضع دليلا آخر احتج به الأخفش على صحة مذهبه، بعد انتفاء دليل السماع، وهو دليل القياس، وذلك بقياس اسم الفاعل غير المعتمِد على اسم الفاعل المعتمِد، وقد وصفه بالقياس الفاسد؛ لأنّه قاس الشيء على ما لا يشبهه، فهو قد قاس اسمَ الفاعلِ غيرَ المعتمِدِ الذي لم يشبه الفعل فيَعملَ عمله على اسمِ الفاعلِ المعتمِدِ الذي قويَ شبهُه بالفعل فاستحقَ العملَ.

وهذا الذي ذكرته هنا إيضاح لقول الصَّفّار: "فلمْ يبقَ له إلا قياسُه على المعتمِد على ما ذكرنا، وهو قياس فاسدٌ؛ لأنّه قاس الشيء على ما لا يشبهه، ألا ترى أنَّ المعتمِدَ قويت فيه حقيقة الفعل، فإذا دخل عليه النفي فإنّما ينفي ما فيه من معنى الفعل، وإذا دخل عليه حرف الاستفهام فإنَّما يقع الاستفهام عمَّا فيه من معنى الفعل أيضا، فيتقوى فيه جانب الفعل ... فإذا ثبت هذا، فكيف لنا أن نقيس ما لم يقو فيه جانبُ الفعل على ما قوي فيه جانبُ الفعل؟! هذا ما لا نقولُ به"(٢).

الحجة الثالثة: الحمل على اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي المجرد من (أل).

ذكر الصَّفّار أنَّ الأخفش أجاز إعمال اسم الفاعل غير المعتمد في المرفوع الظاهر؛ حملا على اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فهو يرفع الضمير(٣)، فلـمَّا جاز له عملُ الرفع في الضمير جاز له أن يرفع اسما بارزا أيضا(٤)، وهذا مردود عند الصَّفّار؛ لأنّه لا يجيز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المرفوع الظاهر،

(١) شرح الصَّفّار (ت المطرفي) ص٧٩.

(٢) شرح الصَّفّار (ت المطرفي) ص٧٩.

(٣) يعمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي المجرد من (أل) في الضمير المستتر اتفاقا. انظر: الكتاب ١٦٤/١، والأصول ١٢٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦، و٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣.

(٤) اختلف النحويون في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي المجرد من (أل)فاعلا ظاهرا من نحو: (مَررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمس)، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه كالمبرد، وابن جني، وأكثر المتأخرين، ومنهم الصَّفّار. انظر: المقتضب ١٤٨/٤، وسر صناعة الإعراب ص٢٧٨، والتذييل والتكميل ٣٠٤/١٠، و٣٢٨، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٧٣٩/٦.

وفي ذلك يقول الصَّفّار: "وإنّما أعمله الأخفش في المرفوع [الظاهر]؛ لأنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الضمير المرفوع، وقَدِ اتفقنا على أنّه لا يَعْمَل في المرفوعُ [الظاهر]، إذ قَدْ ثَبَتَ أنَّه يَعْمَلُ فيه [أي: الضمير] ما مِنْ شأْنِه ألا يَعْمَل"(١)، وقال أيضا: "فإنْ كَانَ بمعنى المضِيِّ لمْ يَعْمَلْ، وكانتْ إضافتُهُ مَحْضَة مُعرِّفة"(٢).

وإيضاح ما تقدم: أنَّ الصَّفّار يعزو للأخفش(٣) جواز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المرفوع الظاهر، ويعلل به تجويز الأخفش إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال غير المعتمد في المرفوع الظاهر.

وفي هذا التعليل للصَّفّار نظرٌ؛ وذلك لسببين:

أولا:وجود فرق بين اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في العمل وبين اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال، حيث ذكر ابن مالك(٤) بأنّ المسوّي بينهما كالمسوّي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصحّ، فلا يصح ما هو بمنزلته.

ثانيا: أنَّ الأخفش يشترط اقتران (أل) لجواز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي عمل فعله(٥)، على حين أنَّه أجاز بلا شرط إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال في المرفوع الظاهر مطلقا، وعلى ذلك فلا حجة قوية للصَّفّار على الأخفش في حجته الأخيرة؛ وذلك لوجود فرق بينهما.

وبناء على ما تقدم –في مسألة إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال في المرفوع الظاهر من غير تحقق شرط الاعتماد– فالذي يظهر لي رجحانه هو ما ذهب إليه الصَّفّار؛ لانتفاء السماع بذلك، وفساد القياس، ولأنّ الوصفَ فرعٌ في العمل عن الفعل، والفرع ينحط درجة عن الأصل، فلا يقوى قوة الفعل –وهو الأصل في العمل– إلا باعتماده على ما هو أولى بالفعل.

(١) شرح الصَّفّار (ت المطرفي) ص٨٠.

(٢) المصدر السابق ص٨٢.

(٣) لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر من عزَا للأخفش جواز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مجردا من (أل) في المرفوع الظاهر.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣.

(٥) انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٧٢٦/٦.

باب الاشتغال:

٤ – الخلاف في حصول الاشتغال في قول العرب: (أقلُّ يومٍ لا أَصُومُ فِيــهِ، وخَطِيئَــةُ يَومٍ لا أَلْقَاك فِيهِ)

أولا: رأي الأخفش

ذكر الصَّفّار[١] أنَّ مذهب الأخفش[٢]في قول العرب: (أقلُّ يومٍ لا أَصُومُ فِيهِ)، و(خَطِيئَةُ يَومٍ لا أَلْقَاك فِيهِ)[٣]، أنها ليست من مسائل الاشتغال، حيث يرى أنَّ الظروف تجري مجرى الأسماء، فترتفع بالابتداء؛ لأنها وضعت موضعها، وابتُدئَ بها كما يُبتدأ بالاسم (عبدالله) –مثلا–، فيرفع (أقلُّ يومٍ) و(خَطِيئَةُ يومٍ) بالابتداء[٤]، وخبره محذوف، والجملة بعدها صفة لــ(اليوم)، والتقدير: أقلُّ يومٍ هذه صفتُه كائنٌ[٥].

فالأخفش يذهب إلى أنَّ الجملة الفعلية (أَصُومُ فِيهِ) و(لا أَلْقَاك فِيهِ) ليست في موقع خبر المبتدأ، بل هي صفة للمبتدأ[٦]؛ وذلك لعدم اشتغال الفعلين (أَصُومُ) و(أَلْقَاك) بضمير يعود على ما قبله.

وحجة الأخفش كما نقلها الصَّفّار عنه: "قال[الأخفش]: والدليل على أنَّه صفةٌ: كونُه على حسب الأول، ألا ترى أنك تقول: (أقلُّ يومين لا أصومُ فيهما)، و(أقلُّ أيامٍ لا أصومُ فيها)، ولو كان خبرًا لكان مفردًا على كل حال"[٧].

إيضاح حجته:هو أنَّ تغير الضمير العائد على الأول وهو (اليوم) بالتثنية والتأنيث، دليلٌ على وقوع الجملةِ صفةً له، فالصفة هي الموصوف في المعنى، وهذا ما يمنع كونها خبرا.

---

(١) انظر: شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٢.

(٢) لم أهتد فيما اطلعت عليه من مصادر من عزا هذا الرأي للأخفش غير الصَّفّار.

(٣) معنى القولين وفقا لمذهب سيبويه، قولهم: (أقلُّ يومٍ لا أَصُومُ فِيهِ):ما جاء أقل من جنس اليوم فلا يصوم فيــه، ومعنــى قــولهم: (خَطِيئَــةُ يَــومٍ لا أَلْقَــاك فِيهِ):خطيئةٌ ما جاء من الأيام لا ألقاك فيه، من الخطايا.

(٤) انظر: الكتاب ٨٤/١.

(٥) انظر: شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٢.

(٦) مما يمنع عمل الفعل فيما قبله ولا يفسر عاملا فيه مع الاشتغال: وقوعه صفة؛ لشبهها بالصلة في تتميم ما قبلها بها، نحو: (مَا شَيءٌ تُحِبُهُ يُكْرَهُ)، و(لا رجــلٌ تُحِبُهُ يُهَان). انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦٢/٤.

(٧) شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٢.

ثانيا: رأي الصَّفّار

تَبِع الصَّفّار سيبويه[١] في جعل ما سبق من مسائل الاشتغال، فيكون (أَقَلّ) و(خَطِيئَة) منصوبين بفعلٍ مُقَدّر يفسره ما بعده، وتقديره: لا أَصُومُ أَقلَّ يومٍ لا أَصُومُ فِيهِ، ولا أَلْقَاك خَطِيئَةَ يومٍ لا أَلْقَاك فِيهِ[٢].

ورَدَّ مذهب الأخفش الذي وصفه بأنّه هو ما يظهر أولًا؛ لأنَّ فيه مخالفةً لقاعدة كلية، وهي التزامُ حذف العُمْدة، وهو الخبر في غير مواضع الحذف الواجب المعهودة، حيث ذهب الأخفش إلى أنّ (أقلَّ يومٍ) مبتدأ لخبر محذوف،يقول الصَّفّار: "وذلك أنَّ في هذا [رأي الأخفش] التزامُ حذفِ العُمْدَة، وأنّ العربَ رفضَتْهَا، ولمْ تنطقْ قَط بها"[٣]، كما أنّ في مذهبه مخالفةً لمذهب المدرسة البصرية، والأخفش من أئمة البصريين، يقول الصَّفّار: "وليس في مذهبنا شيءٌ من ذلك"[٤].

وحجته في ردِّ دليل الأخفش في كونِ ما بعد (اليوم) صفةً له: هو كونُ الضمير العائد في جملة الصفة يأتي مطابقًا للأول وهو (اليوم)، قائلا: "فمهما أمكن الانفصال عن كونِه على حسب الأول: كان البقاءُ مع الظاهر أولى"[٥].

وإيضاح كلام الصَّفّار: إنْ كان دليله على أنَّ الجملة صفة للاسم الأول هو تغير الضمير العائد لتغير الاسم السابق وهو اليوم، فمهما كان هذا التغير فإنَّ بقاء الضمير مع الفعل الظاهر أولى، فهو بالإضافة إلى كونه الاسم الأول في المعنى فهو ما اشتغل به الفعل الظاهر عن الاسم الأول، فبقاؤه أولى.

وزاد الصَّفّار في توضيح رأيه بأنَّ انفصال الضمير يكون على حسب (اليوم واليومين والأيام) من حيث العدد، ولا يكون على حسب (أَقَلّ) و(خَطِيئَة)؛ لأنَّ (أَقَلّ) هنا بمعنى اليوم مهما اختَلف عدده، فـــ(أقلُّ اليومِ) هو اليوم، وأقلُّ اليومين هما اليومان، وأقلُّ الأيام هو الأيام، فيعود ضمير اليوم على (أَقَلّ) من جهة المعنى[٦].

---

(١) وفقا لقول الصَّفّار في شرحه (ت الذبياني) ص٣٢٢: "جَعَلَ سيبويهِ هذَا مِنَ الاشتِغَال"، وكذلك قال الفارسي في التعليقة (١١٨/١) قال بما قاله به الــصَّفّار، لكنَّ المثبت في الكتاب (٨٤/١) أنّ سيبويه يرى جواز الوجهين: النّصب في حالة الاشتغال، والرفع في عدمه. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٧٧/١.

(٢) انظر: التعليقة للفارسي ١١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧٨/٤.

(٣) شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٣.

(٦) انظر: شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٣٢٣.

كما بيَّنَ الصَّفّار أنَّ صيغة (أَفْعَل) بعض الجنس الذي أضيف له (أقلّ)، و(أقلّ) هو اليوم واليومان، فمعنى (أقلُّ يومٍ لا أصيدُ فيه): أقل هذا الجنس لا أصيدُ فيه، ومعنى (أقلُّ يومين لا أصوم فيهما): الأيام إذا صنفت اثنين اثنين، فالأقل منهما لا أصومه(١).

وعلى ذلك فإنَّالصَّفّار يرجحُ مذهب سيبويه في جعل (أقلَّ يومٍ لا أصومُ فيه) من باب الاشتغال، قائلا: "مذهب سيبويه أسدُّ"، وقوله:" فهذا المذهب –الذي ذهب إليه سيبويه– أولى"، ويردُّ مذهب الأخفش في كون جملة العامل (لا أصومُ فيه) صفةٌ لما قبلَه.

وبناء على ما تقدم، يظهر لي أنّ المسألة تحتمل الوجهين:

الأول: الرفع على الابتداء، وهو رأي الأخفش.

والثاني: النصب على الاشتغال، وهو ما ذهب إليه الصَّفّار.

إلا أنَّ في القول بالابتداء مخالفة لقاعدة كلية، وهي التزام حذف العمدة وهو الخبر، فتركُه أولى، وعلى هذا فالذي أراه هو رجحان قول الصَّفّار –وهو رأي سيبويه– لأنَّ في القول بالاشتغال قولٌ بإضمار فعل وفاعل دل عليهما الدليل، وهو الفعل وفاعله المذكوران المفسِّران للمحذوف.

وأما رأي الأخفش وهو القول بالتزام حذف الخبر فليس عليه دليل، ولا ضرورة مُحْوِجَة إلى القول به.

باب التعجب:

٥- علة بعض الأفعال التي لا يبنى منها فعل التعجب سماعا

ذكر الصَّفّار ألفاظا شَذَّ بناءُ فعلٍ للتعجب منها، ومنها: قَامَ، وقَعَدَ، وغَضِبَ، وسَكِرَ، ونَامَ، وقَالَ مِنَ القَائِلة، وأَجَابَ. فاستغنوا عن فعلها بفعل آخر مستوفٍ لشروط التعجب، لتكون صيغة التعجب منها: (مَا أَفْعَلَ فِعْلَه). يقول الصَّفّار: " فَلَمْ يقولوا: مَا أَقْعَدَه مِنَ القُعُود، ولا مَا أَسْكَرَه، ولا مَا أَقْوَمَه، ولا مَا أَغْضَبَه، ولا مَا أَنْوَمَه، ولا مَا أَقْيَلَه، ولا مَا أَجْوَبَه، استغناءً بما أَبْيَنَ كذا، ومَا أَشَدَّ كذا"(٢).

وفي بيان علة منع بعضها ذكر الصَّفّار ما اعتلَّ به الأخفش(٣) في منع بناء التعجب من (سَكِر، وقَامَ، وقَعِد)، وهو الخوف من اللبس، فقال: "إنّما لم يقولوا: (مَا

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: شرح الصَّفّار (ت الذبياني) ص٢٢٧.

(٣) لم أهتد إلى من عزا هذا التعليل للأخفش فيما اطلعت عليه من مصادر.

أَسْكَرَه)؛ لأنَّه يلتبسُ بـــ(مَا أَسْكَرَه!) إذا كان عنده السّكْر، ولم يقولوا: (مَا أَقْوَمَه)؛ لئلا يلتبسَ بـــ(ما أقومه!) من استقام، ولم يقولوا: (مَا أَقْعَدَه)؛ لئلا يلتبسَ بـــ(ما أَقْعَدَه مِنْ أَبٍ!) من لفظ القُعُود"[١].

وإيضاح كلامه: أن علّة منع التعجب من فعل (سَكِر)لئلا يلتبس المعنى بين حالة السكران، نحو: (مَا أَشَدّ سُكْرَه!)، وبين حالة النّهر إذا كَثُرَ فيه السَّكْر، نحو: (ما أَسْكَرَ النهرَ!) وهو السّدَد[٢]. وأما علة منع التعجب من فعل (قَعِد) فهو ما ذكره أبو حيان: "و(ما أَقْعَدَه) ملتبسٌ بقولهم: (ما أَقْعَدَه بأبٍ!)، من القُعْدُد"[٣]. والمراد بـــالقُعْدَد وَالْقُعْدُد: أقرب الآباء نسبا إلى الجد الأكبر، وفلانٌ أَقْعَدُ من فلان نسبا، إذا كان أقربهم نسبا إلى الجد الأكبر[٤].

وهذه الأفعال في حقيقتها يجوز بناء التعجب منها قياسا؛ لأنها مستوفية لشروط التعجب الثمانية، فهي من فعل ماضٍ ثلاثي، وتامٍ غير ناقصٍ، ومتصرفٍ غيرِ جامد، وقابلٍ للتفاوت، ومثبتٍ غير منفي، ومبني للمعلوم، وليس الوصف منه على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنثه على وزن (فَعْلاء)، لكن استغنت العرب سماعا عن التعجب منها بـــفعل آخر خوفا من اللبس[٥]، يقول الشاطبي: "والقاعدة أن العرب إذا فُهِمَ منها الاستغناء لم يجز أن يُنْطقَ بما استغنتْ عنه، بل يرجع إلى ما استغنتْ به"[٦].

وهذا الاستغناء عن بناء التعجب منها ليس على الإطلاق، فقد سُمع بناءُ التعجب من (نَامَ) استغناءً عن (قَالَ) منَ القَائلة يقول عن ذلك سيبويه: "ولا يقولون في قَال يَقِيلُ: (مَا أَقْيَلَه!) استغنوا بـــ(مَا أَكْثَرَ قَائلَتَه!)، و(مَا أَنْوَمَهُ في ساعة كذا وكذا!)"[٧]، ويقول ابن عصفور عنه وعن (غَضِبَ) و(قَال) منَ القَائلة: "وأمّا (مَا أَنْوَمَه!) و(ما أَغْضَبَه!) و(مَا أَقْيَلَه!) فلمْ نَقُلْ استغنتْ عنها بالتعجبِ بـــ(أَشَدَّ) وما في معناها"[٨]. وقال

(١) انظر: شرح الصَّفَّار (ت الذبياني) ص٢٢٨.

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان ص٤١٤، والتذييل والتكميل ٢٤٣/١٠.

(٣) التذييل والتكميل ٢٤٣/١٠.

(٤) انظر: العين ص١٧٠، وجمهرة اللغة ٦٦١/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣٨/١، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٠٨/٥.

(٥) انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٥٠٠/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٣، وشرح الكافيـــة للرضـــي ١٠٩٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٢/١٠، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٩٧/٢.

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي ٤٧٩/٤.

(٧) الكتاب ٩٩/٤.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤/٢.

أبو حيان عن (غَضِبَ):"وحكى الأخفش في (الكبير) له عن بعض العرب:(ما أَغْضَبَه!) وهو قليل، قال[الأخفش]: وسألنا عنه التميميين والقيسيين فلم يقولوه"(١).

وبناء على ما تقدم فإن الصَّفّار استدل على منع بناء بعض الأفعال للتعجب بما اعتل به الأخفش، وكما اعتمد الصَّفّار على أقوال الأخفش وروايته في بعض المسائل فقد اعتمد في هذه المسألة على تعليل الأخفش، وهذا الصنيع من الصَّفّار دليل على مكانة الأخفش العلمية عنده.

وقد وردت هذه التعليلات التي ذكرها الأخفش عند ابن عصفور في شرح الجمل دون عزوها للأخفش، يقول: "فلم يقولوا: (مَا أَقومَه) من استقام، ولم يقولوا: (مَا أَقْعَدَه)؛ لئلا يلتبس بـــ(ما أَقْعَدَه مِنْ أَبٍ)، ولم يقولوا: (مَا أَجْلَسَه) حملا على (ما أَقْعَدَ)؛ لأنّه في معناه، أو حملا على (ما أقومه)؛ لأنّه نقيضه، ولم يقولوا: (ما أَسْكَرَه)؛ لئلا يلتبس بقولهم: (مَا أَسْكَرَ التّمْرَ)(٢)إذا كان مِنَ السُّكَّر"(٣).

(١) التذييل والتكميل ٢٤٢/١٠.

(٢) لم أهتد إلى هذا القول فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤/٢. وانظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/١٠.

الخـــاتمة

بعد توفيق الله وتيسيره وصلتُ إلى نهاية هذه المناقشة العلمية الموسومة بعنوان (آراء الأخفش التي انفرد الصَّفَّار بها في شرحه كتاب سيبويه)، فجاءت في خمسة مسائل، خالف الصَّفَّارُ فيها الأخفشَ في أربعة منها، ووافقه في موضع واحد، وقد انتهت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١-كان منشأ مخالفة الصَّفَّار لآراء الأخفش إمَّا ردٌ لآراء الأخفش مراعاة للمعنى أو التزاما بالقاعدة النحوية بحسب رأي الصَّفَّار، وإمَّا تفاوت الأخفش والصَّفَّار في النظر إلى الأصول النحوية من سماع وقياس، وما نتج عن ذلك من رد الصَّفَّار لاجتهادات الأخفش في حكم نحوي، أو علة نحوية.

٢-غلب على مناقشة الصَّفَّار لآراء الأخفش النحوية التمسك بالقواعد النحوية البصرية، والقياس عليها، واستعمال التعليل والتحليل في ضوئها.

٣-تميز الصَّفّار بالشخصية النحوية الناقدة؛ لاعتماده في ترجيح المذاهب على المنطق الجدلي الذي يفحص الأقوال والأدلة، فيقبل الدليل القاطع أو الراجح أو الكثير، ويرد النادر والضعيف والرديء.

٤-تأثر الصَّفَّار ومال ميلا كبيرا إلى النحو البصري في اعتدادهم بالسماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلة، والأدلة الأخرى من قياس وإجماع تقوم عليه.

قائمة المصادر والمراجع

- **ابن الأبّار**، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي: **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥ه – ١٩٩٥م.
- **ابن الأثير**، المبارك بن محمد الشيباني: **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ه.
- **الأخفش**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١١ه– ١٩٩٠م.
- **الأزهري**، خالد بن عبدالله: **التَّصريح بمضمون التَّوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٢١ه–٢٠٠٠م.
- **الأزهري**، أبومنصور محمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي: **تهذيب اللُّغة**، تحقيق: **محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.**
- **الأشموني**، أبو الحسن علي بن محمَّد: **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- **الأنباري**، أبو البركاتعبدالرَّحمن بن محمَّد بن أبي سعيد: **أسرار العربيَّة**، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- **ابن الجزري**، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف: **شرح طيبة النشر في القراءات**، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- **ابن جنِّي**، أبو الفتح عثمان:

اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د. ط، ١٩٧٢م.

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية – نشرة دار الكتب المصرية، د. ط، د. ت.

سرُّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شماتة عامر، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

- **الحاج خليفة**،مصطفى بن عبد الله: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى – بغداد، د. ط، ١٩٤١م.

- **الحموي**، ياقوت بن عبد الله الرومي: **معجم البلدان**، دار صادر–بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- **أبوحيَّان**، محمَّد بن يوسف:
ارتشـــاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط١، ١٤١٨هـــ – ١٩٩٨م.
التَّذييل والتَّكميل في شـــرح كتاب التَّسهيل، تحقيق: أ. د. حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط١، ١٤١٨هـــ – ١٩٩٧م.
- **ابن خلكان**، أبو العباس أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٠٠ – ١٩٩٤م.
- **ابن دريد**، أبو بكر محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **رضيُّ الدِّين الأستراباذي**، محمَّد بن الحسن:**شرح كافية ابن الحاجب**،تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـــ – ١٩٩٦م.
- **الزَّجَّاج**، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري: **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: د. هدى محمود قرّاعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية–لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ط١، ١٣٩١ه–١٩٧١م.
- **ابن السَّرَّاج**، أبوبكر محمَّد بن سهل: **الأصول في النَّحو**، تحقيق: د. الفتلي، مؤسَّسة الرِّسالة – بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـــ – ١٩٩٩م.
- **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـــ – ٢٠٠٤م.
- **ابن سِيدَه**، أبو الحسن علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـــ – ٢٠٠٠م.
- **السيرافي**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- **السّيوطي**، جلال الدَّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، د. ط، د. ت.

- **الشاطبي**، إبراهيم بن موسى: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، د. محمد البنا، د. عيّاد الثبيتي، د.عبد المجيد قطامش، د. سليمان العايد، د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- **الصايغ**،محمد بن حسن: **اللّمحة في شرح الـمُلْحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.
- **الصَّفَّار البَطَلْيُوسيّ**، أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد: **السِفْرُ الأول من شرح كتاب سيبويه**، حققه وعلَّق عليه ووضع دراسته: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م.
- **الصّفدي**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله: **الوافي بالوفَيَات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، د. ط،١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م.
- **ابن عبد ربه**، أحمد بن محمد: **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤ه.
- **العجاج**،عبدالله بن رؤبة: **ديوان العجاج**، رواية وشرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس – دمشق، د. ط، د. ت.
- **ابن عَدْلان**، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي: **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.
- **ابن عصفور**، علي بن مؤمن: **شرح جمل الزَّجَّاجي**، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤١٩ه–١٩٩٨م.
- **العكبري**، ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي: **شرح اللمع**، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب السلسلة التراثية (١١) – الكويت، ط١، ١٤٠٤ه– ١٩٨٤م.
- **العكبري**، أبو البقاء عبد الله:

اللُّباب في علل البنـــاء والإعــراب، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- **أبو علي الفارسي**، الحسن بن عبد الغفَّار:**التَّعليــقة على كتــاب سيبويه**، تحقيق: عوض القــوزي، مطبعة الأمــانة – القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- **ابن فارس**، أحمد بن فارس القزويني الرازي: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الفراهيدي**، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **الفيروز آبادي**،أبو طاهر محمد بن يعقوب: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م.
- **القفطي**، أبو الحسن علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المكتبة العنصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٤ه.
- **كحالة**، عمر رضا: **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ط، د. ت.
- **ابن مالك**، أبو عبد الله محمَّد بن عبدالله الطائي الجياني:**شرح التَّسهيل**،تحقيق:د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **المبرّد**، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد:**المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي - القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **المُرادي**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله:**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: أ. د. عبدالرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **ناظر الجيش**، محمد بن يوسف بن أحمد: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه.
- **ابن هشام**، أبو محمَّد عبد الله جمال الدِّين بن أحمد:**أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- **الواسطيّ**، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن: **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- **الورَّاق**، أبو الحسن محمَّد بن عبد الله: **علل النَّحو**، تحقيق: د. محمود جاسم الدَّرويش، مكتبة الرُّشد - الرِّياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- **ابن يعيش،** أبو البقاء موفَّق الدِّين يعيش بن علي بن يعيش: **شرح الـــمُفصَّل،** إدارة الطباعة المنيرية– مصر، د. ط، د. ت.
- **اليماني،** عبد الباقي بن عبد المجيد: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق:** د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د. ط، د. ت.